Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/77/INF.6/Rev.1

23 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والسبعون

روما، 10–11 ديسمبر/كانون الأول 2002

البيان الختامي الذي ألقاه
الرئيس لينارت بوغه
أمام الدورة السابعة والسبعين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود الآن أن أجمل ما دار من مناقشات، وأبرز ما اتخذ من قرارات في هذه الدورة.

بدأ المجلس التنفيذي بالنظر في المسائل المالية باستعراض وضع مساهمات التجديد الخامس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2002/77/R.2 وضميمتها) ولاحظ أن قيمة وثائق المساهمات المودعة بما في ذلك المدفوعات النقدية والسندات الأذنية مقابل التعهدات غير المستندة إلى وثائق مساهمات قد بلغت حتى الآن 78.5% من مجموع التعهدات المعدل والبالغ حوالي 443.1 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك فقد لاحظ أن المدفوعات المستلمة تمثل 76.4% من إجمالي المساهمات التكميلية المتعهد بها.

ثم استعراض المجلس التقرير الخاص بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2002 (الوثيقة EB 2002/77/R.3) الذي أشار إلى صافي خسائر الاستثمارات بما قيمته 2 مليون دولار أمريكي مما يجعل الخسائر الإجمالية للاستثمارات في الأشهر التسعة الأولى من العام بحدود 11 مليون دولار أمريكي. إلا أن المجلس لاحظ أيضا أنه ومع الاتجاهات المعاكسة بدءا من أكتوبر/تشرين الأول فصاعدا، فقد وصل الدخل الإجمالي إلى ما قيمته 2.5 مليون دولار أمريكي مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، ويتوقع له أن يصل إلى 6 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية العام.

Document #:303195
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الاضافية.

وقــد رحــب المدراء التنفيذيون ترحيبا شديدا باستكمال تنفيذ سياسة الاستثمارات الجديدة مع تقليص حيازات الأسهم من 45% إلى ما يقل قليلا من 10% من إجمالي الحافظة. كذلك فقد قدروا أيضا عدم تكبد خسائر رأسمالية، على أساس إجمالي، عند عمليات البيع التي جرت لتخفيض نسبة الحيازات من الأسهم.

كما نظر المجلس التنفيذي في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2002/77/R.4 وضميمتها)، ووافق علـــى استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بقيمة تصل إلى 176.2 مليون دولار أمريكي. وقد لاحظ المجلس أيضا أنه ومـــع التدفقات العائدة المتوقعة بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول، سيبلغ إجمالي استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2002 حوالي 283 مليون دولار أمريكي. ويمكن مقارنة ذلك مع مبلغ 299 مليون دولار أمريكي الذي تم توقعه في برنامج العمل والميزانية الإدارية لعام 2002.

وقد أجزل المدراء التنفيذيون الثنـــاء على برنامـــج العمـــل والميزانيـــة الإداريـــة للصنـــدوق لعـــام 2003 (الوثـــيقة EB 2002/77/R.5) لا لوضـــوحها ودقتها فحسب، وإنما أيضا للربط الجلي الذي قدمته بين تخصيص الموارد والأولويـــات الاستراتيجية. وأننا نقدر عاليا التعليقات القيمة التي تقدم بها السادة المدراء خلال كل من الحلقة الدراسية غـــير الرســـمية التي عقدت في اليوم السابق للدورة وخلال الاجتماعات. ونحن سعداء لأن العملية الجديدة لقيت قبولا حسنا، ومن جهتنا سنستخدم توجيهاتكم للاستمرار في تشذيب وتعزيز العملية للعام القادم.

وقــد وافــق المجلس على برنامج العمل المخطط له للعام 2003 بقيمة 450 مليون دولار أمريكي، أخذا بعين الاعتـــبار إمكانية تعديل هذا المستوى خلال عام 2003 بما يتماشى مع مستوى الموارد المتاحة. ولاحظ بهذا الصدد أن الحد الإجمالي المخطط له لاستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما عام 2003 هو 400 مليون دولار أمريكي. كما وافق المجلس كذلك على مبلغ إجمالي لاعتماد تمويل تجهيز البرامج بما قيمته 27.6 مليون دولار أمريكي.

وقــد أوصى المجلس التنفيذي مجلس المحافظين بالمصادقة على ميزانية إدارية للعام 2003 بقيمة 45.2 مليون دولار أمريكـــي، وهي تمثل نموا حقيقيا صفريا مقارنة مع ميزانية عام 2002. وفيما يتعلق بالطلب الذي تقدم به بعض المـــدراء والقاضـــي بالتســـاهل إلى حد ما في تطبيق التوجه الحالي القائم منذ فترة والقاضي بنمو حقيقي صفري في الميزانية. وأود أن أعرب مجددا عن تقديري البالغ للثقة التي يظهرها المجلس التنفيذي بإدارة الصندوق بطلبه هذا. إلا أنـــنا نعـــتقد بوجـــوب القيام بدراسة أبعد لاستخدام مواردنا الداخلية وتقدير أثر برنامج التغيير الاستراتيجي قبل اتخاذ خطوات محتملة في هذا الاتجاه.

خلال المناقشات ظهرت بعض المخاوف بشأن تمويل التقييم الخارجي المستقل للصندوق الذي طالبت به هيئة المشـــاورات الخاصـــة بالـــتجديد الســـادس لموارد الصندوق أثناء مداولاتها الأخيرة. وقد تركزت هذه المخاوف حول المســـاهمات الطوعـــية المـــتوقعة وفيما لو كانت كافية لتمويل التقييم. وبهذا الصدد، فقد قرر المجلس توصية مجلس المحافظيـــن، ضـــمن نطاق الميزانية الإدارية المقترحة التي سترفع إليه، بتفويض المجلس التنفيذي بالمصادقة على أي تمويل يبقى مطلوبا للتقييم بعد استلام المساهمات الطوعية. وستتم الإشارة لهذا التمويل على انه تمويل لمرة واحدة تحت خط التكاليف في ميزانية عام 2003.

وبناء على طلب العديد من المدراء التنفيذيين خلال المناقشات الخاصة بالأولويات الاستراتيجية التي جرت في سبتمبر/أيلول، تم تزويد المجلس بمعلومات إضافية حول التمويل التكميلي وأغراض استخدامه في الإطار السياساتي للموارد التكميلية في الصندوق (الوثيقة EB 2002/77/R.6). وقد لقيت المعلومات ترحيبا من المدراء التنفيذيين وحظيت الإدارة بالتشجيع للنظر في إدراج جميع الموارد التكميلية والمتممة في الوثائق المستقبلية المتعلقة ببرامج العمل والميزانيات السنوية كما شجع المدراء على التوسع في استخدام نظام الموظفين المهنيين المزاملين ليضم عددا أكبر من المهنيين المزاملين من الدول النامية. وقد تم الإعراب عن التقدير أيضا لأهمية التنسيق بين الجهات المانحة في توفير الأموال التكميلية. وقد ساد الشعور لدى البعض بضرورة قيام الصندوق بتشذيب عدد مصادر الأموال التكميلية لصالح عدد قليل من مصادر الأموال متعددة الأطراف جيدة التركيز. إلا أن التركيز كان واضحا على أن تجديدات موارد الصندوق هي مصدر التمويل النهائي الذي تدخل فيه جهات مانحة متعددة، والذي يؤكد على دعم الدول الأعضاء لعمليات الصندوق.

وبالنتيجة، فقد كان هنالك اتفاق عام على أهمية ثلاثة معايير بالنسبة للأموال التكميلية وهي: أولا، أن تكون سياسة استخدامها منسجمة مع الأولويات والسياسات التشغيلية العامة للصندوق؛ ثانيا أن تتم إدارتها على أساس استرداد التكاليف؛ وثالثا أن يشكل حجم الأموال التكميلية حصة معقولة من إجمالي موارد الصندوق.

أما تقرير لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2002/77/R.7) الذي قدمه رئيس اللجنة بالوكالة السيد آلان جيلويت فقد بدأ بالثناء على عمل والتزام الرئيس السابق للجنة السيد انتوني بيتي. وقد انضم إليه المدراء التنفيذيون في امتداح الجهود المتواصلة التي بذلها السيد بيتي في عمله كرئيس للجنة للسنوات الخمس الماضية، وهنا لا بد لي من أن أعبر عن امتناني الشخصي العميق للخدمات التي أسداها السيد بيتي للصندوق.

وبالمصادقة على تقرير لجنة مراجعة الحسابات، فوض المجلس أيضا بصلاحيات نقل مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق عام 2002 كتكلفة غير متكررة لتمويل العجز ألاكتواري في خطة استحقاقات التأمين الطبي بعد الخدمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001. وبهذا الصدد فقد أوصى المجلس التنفيذي مجلس المحافظين بإنشاء حساب أمانة تنقل إليه الأصول المتعلقة بهذه الخطة في المستقبل. كما وافق المجلس أيضا على تغيير المبدأ المحاسبي الخاص بالمنح من غير اعتماد تمويل تجهيز البرامج كما هو منصوص عليه في التقرير

وقد استمع المجلس التنفيذي إلى عرض شفهي يستكمل التقرير المكتوب المعني بالدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2002/77/R.8). وأشار هذا العرض المحدث إلى العمل الجاري حاليا والتوقعات بشأن الدورة القادمة لهيئة المشاورات. وفيما يتعلق بالدورة الرابعة لهيئة المشاورات فقد استعرض المجلس أيضا وعبر عن تقديره للاقتراح الخاص بتعزيز الحضور الميداني للصندوق من خلال تعزيز القدرة القطرية (الوثيقة EB 2002/77/R.9) والذي يلخص النتائج والتوصيات المنبثقة عن مداولات الدورتين الأخيرتين للهيئة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار ما يملكه الصندوق من ترتيبات ابتكاريه لتعزيز القدرة القطرية في العديد من البلدان، فقد طالب المجلس بإجراء تحليل سريع لخمسة عشر بلدا في أقاليم مختلفة فيها أنشطة بارزة والخروج بتوصيات على أساس هذا التحليل لتمكين المجلس من النظر مجددا وبصورة أعمق في هذه القضية في سبتمبر/أيلول

2003. وفي هذا السياق، اقترح إنشاء مجموعة عمل مخصصة للمجلس التنفيذي تضم ممثلين من القوائم الثلاثة لمواكبة هذه العملية.

وقد عرض على المجلس أيضا نسخة موجزة من أدوات القرار في التمويل الريفي (الوثيقة EB 2002/77/R.10) وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية المحددة لتنفيذ سياسة التمويل الريفي في الصندوق ضمن سياق برامج الصندوق. وقد عبر المدراء عن تقديرهم لفعالية مثل هذه الأدوات، خاصة وأنها ستستخدم لتوفير المبادئ التوجيهية التشغيلية المدراء الحوافظ القطرية وموظفي المشروعات والمستشارين حول القضايا الرئيسية في التمويل الريفي وأهميتها بالنسبة لتدخلات الصندوق في جميع مراحل دورة المشروعات.

ونظر المجلس التنفيذي في التقرير المرحلي لعام 2002 الخاص بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2002/77/R.11) الذي يعرض أيضا حالة تنفيذ هذه المبادرة والتطورات السياساتية الأخيرة فيها. وجرى النقاش مجددا حول جهود الصندوق الرامية إلى تعبئة موارد خارجية إضافية للمساعدة في تمويل مشاركته في هذه المبادرة. إلا أن اليابان، على العكس من ذلك، أصر على أن الوضع الحالي للصندوق يسمح له بتغطية التكاليف الضرورية لمشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال تعبئة موارده الداخلية الخاصة، معترفا أن ذلك سيؤدي إلى مستوى أقل لبرنامج الإقراض الذي يمكن تعديله، على أية حال، باستخدام أكبر لسلطة الالتزام بالموارد مقدما. وفي حين تم الاتفاق عموما على أن تخصيص حصة للصندوق في حساب الأمانة الخاص بالمبادرة الذي يديره البنك الدولي يحب ألا يكون ضروريا من الناحية المثالية، إلا انه اعتبر على أي حال، خيارا متاحا كإجراء على المدى القصير. ولهذا الغرض، أعلنت المديرة التنفيذية للنرويج أن بلادها تنظر في إمكانية تخصيص يعادل 5 إلى 6 مليون دولار أمريكي للديون المستحقة للصندوق من مساهمة النرويج في صندوق حساب الأمانة الذي يديره البنك الدولي. أخيرا اتفق المجلس على إمكانية تقديم وثيقة معلومات حول فحوى التقرير المرحلي إلى مجلس المحافظين في دورته القادمة.

وقد نظر المجلس في الإجراء المتبع في استعراضه لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية (الوثيقة EB 2002/77/R.12) الذي خضع لفترة اختباريه منذ أبريل/نيسان 2001. ووافق المجلس على التوصيات الواردة في الوثيقة والمتعلقة بنطاق ومحتوى واستخدام وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية والعملية التي سيتم تطوير هذه الوثائق من خلالها وكيفية استعراض المجلس لها ومسألة نشرها. وخلال استعراضهم لهذه التوصيات، خرج المدراء التنفيذيون باقتراحات أخرى حول إمكانية وضع أولويات معينة لاستعراض المجلس لهذه الوثائق مع الأخذ بعين الاعتبار عدد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المعروضة، ومدى الحاجة للربط بين صياغة هذه الوثائق ووثائق استراتيجية الحد من الفقر. وهنا أود أن أنتهز هذه الفرصة لاؤكد مجددا على ضرورة، لا بل وجوب أن ينجم عن الربط الاثنين في نهاية المطاف إحساس البلد المعني بملكيته لهذه الاستراتيجية، الأمر الذي يشكل صلب فعالية البرنامج القطري الذي يدعمه الصندوق.

وقد استعرض المجلس وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية للجمهورية الدومينيكية (الوثيقة EB 2002/77/R.13) وجمهورية رواندا (الوثيقة EB 2002/77/R.14) ووافق على 11 برنامجا ومشروعا، أربعة منها في أفريقيا اثنين في آسيا والمحيط الهادي واثنين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثلاثة في إقليم الشرق الأدنى وشمال

أفريقـيا. وخـلال استعراض مقترحات البرامج والمشروعات، قال المدير التنفيذي للولايات المتحدة الأمريكية بأنه لا يستطيع الانضمام لتوافق الآراء في المصادقة على مشروع مقترح لسورية وبالتالي فقد امتنع عن الموافقة عليه.

وقـد تمت صياغة البرنامج المقترح لإندونيسيا والموافق عليه في ظل الآلية الاقتراضية المرنة. وأما البرنامج المقـترح للنـيجر والـذي لم يتم التفاوض على القرض الخاص به قبيل عرضه على المجلس، فقد تمت الموافقة عليه شـريطة أن تعـرض علـى المجلس في دورته القادمة أية تعديلات هامة قد تطرأ على شروطه المعروضة على هذه الـدورة خـلال مفاوضات القرض وذلك كي يقوم المجلس بالموافقة عليها عندئذ. كما صادق المجلس أيضا على أربع منح مقترحة.

واستعرض المجلس الوثائق الخاصة بأنشطة المشروعات المقررة (الوثيقة EB 2002/77/R.29وضميمتها) التي تتضـمن معلومات عن البرامج والمشروعات في ذخيرة المشروعات. وهنا أود أن أؤكد على الأهمية التي نعلقها على استلام معلومات ارتدادية من مدرائنا التنفيذيين فيما يخص الأنشطة في ذخيرة المشروعات. ولهذا الغاية سنسعى جهدنا لتوفير هذه المعلومات في الأوقات المحددة لها في المستقبل. وهنا أعود فاؤكد مجددا عزمنا على إرفاق الوثيقة القادمة الخاصـة بأنشـطة المشروعات المقررة، بفضل استعراض يربط بين الأنشطة في المشروعات والإطار الاستراتيجي للصندوق.

وقـد رحـب المجلس التنفيذي بالعرض التمهيدي بطريقة "Powerpoint" للتقرير المرحلي عن سير العمل في برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق (برنامج التغيير الاستراتيجي) (الوثيقة EB 2002/77/R.30) الذي سلط الضوء على نتائج مرحلة التصميم التفصيلي للبرنامج المستكملة مؤخرا، والمظاهر المختلفة للمرحلة اللاحقة لتحقيق هذه النتائج والمقرر استكمالها بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003. وقد لاحظ المجلس أيضا بأن هذا التقرير المرحلي سيعرض على الدورة القادمة لمجلس المحافظين.

ونظـر المجلس في التقرير المرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطـة العمـل (2000 – 2002) (الوثـيقة EB 2002/77/R.31)، والتقارير المرحلية عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التـي تعانـي مـن الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا (الوثيقة EB 2002/77/R.32)، والائتلاف الشعبي لاستئصـال الجوع والفقر (الوثيقة EB 2002/77/R.33). وعند قيامه بهذا الاستعراض، أوصى المجلس أيضا برفع هذه التقارير المرحلية إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2003.

كمـا نظـر المجلس التنفيذي أيضا في طلب عضوية غير أصلية (الوثيقة EB 2002/77/R.35) الذي تقدمت به حكومة جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأوصى مجلس المحافظين بالموافقة على الطلب. بعدئذ صادق المجلس علـى جـدول الأعمـال المؤقـت وبـرنامج الأحداث لدورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين (الوثيقة EB 2002/77/R.34)، وقـدر عالـيا أن برنامج الأحداث المرافقة للدورة قد أبقى على الصيغة الجديدة لسير الوقائع في مجلس المحافظين والتي أدخلت بنجاح العام الماضي.

وصـــادق المجلس على التواريخ المقترحة لدوراته عام 2004 (الوثيقة EB 2002/77/R.36) ووافق مبدئيا على تقريب تاريخ دورة أبريل/نيسان 2003 بأسبوع واحد كما استمع إلى التقرير الشفهي الخاص بأعمال التجديد التي تجري في مبنى المقر الرئيسي للصندوق.

وبناء على طلب منسق القائمة جيم، لاحظ المجلس وجهة النظر التي أعرب عنها العديد من المدراء التنفيذيين فـيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للموظفين في الصندوق، والاقتراح الآخر القاضي باستعراض تشكيلة المجلس التنفيذي للسماح بتمثيل أكبر للدول الأعضاء من القائمة جيم. ووافق على أن يعرض على المجلس في دورة أبريل/نيسان 2003 تقريـــرا يتضـــمن معلومات عن التشكيلة الحالية للموظفين في الصندوق كي يكون أساسا للمزيد من المناقشات المتعلقة بعضوية المجلس، كذلك تم الاتفاق على ضرورة إجراء المزيد من المشاورات بين الدول الأعضاء بهذا الشأن.

وأخـــيرا، فقد وافق المجلس على نشر الوثائق المعروضة عليه هذه الدورة على موقع الصندوق المفتوح على شبكة الإنترنت.

وقـــبل أن اختـــتم هذه الدورة، أود أن ألقي بتحية الوداع على المدير التنفيذي لألمانيا السيد رودلف جوزيف هوبر. وأنا واثق من أنني أتحدث بالنيابة عنكم جميعا في شكري للسيد هوبر على مساهماته البناءة ونظرته الثاقبة على الدوام في مداولات المجلس. أتمنى له التوفيق والنجاح فيما سيقوم به في المستقبل.

السادة المدراء الموقرون،

لـــم تكـــن دورة المجلس التنفيذي هذه الدورة الأخيرة في عام 2002 فحسب، وإنما كنت أيضا الدورة الأخيرة للأعضـــاء الحاليين للمجلس، أشكركم على العمل الممتاز الذي حققتموه خلال العامين الماضيين. واسمحوا لي أن اغتنم هـــذه الفرصـــة لأعبر لكل واحد منكم عن مدى استمتاعي بالعمل معكم وعن مدى تقديري لتوجيهاتكم خلال مداولاتنا. أتمنى لكم جميعا نهاية عام سعيدة وبداية عام أسعد، وعودة سالمة إلى دياركم.